اسرائيل بين مزدوجين اكثر من ثلاثين سنة ، ومنكم من لا يزال يضعها حتى الآن . وباستطاعتكم اليوم ان تضعوا مصطلح « الحكم الذاتي » كذلك بين مزدوجين ، ولكن هذا لن يغير من الأمر اكثر مما غيرت مزدوجاتكم السابقة .

ولذلك وقبل الخوض في تفاصيل هذا البند وتبيان اسباب رفض شعبنا له ، وحتى لا يتبادر لبعض الاذهان مثل ما تبادر لهذا المعلق ، ان القضية التي نناقشها هنا هي أي نوع من انواع الحكم الذاتي نقبل وايها نرفض ، لا بد من المبادرة لتحديد موقفنا المبدئي الرافض لاي نوع من انواع الحكم الذاتي بما في ذلك ارقى انواعه ، والتأكيد أن هدف شعبنا الاستراتيجي الذي ناضل ولا يزال يناضل من اجل تحقيقه ، وعلى امتداد اكثر من ستين سنة .. هو الاستقلال الوطني الكامل ، اي اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة الكاملة وغير المنقوصة فوق ترابها الوطني . وهو هدف مشروع وحق ثابت ، وليس في الدنيا من لم يعترف لنا به باستثناء دولة الكيان الصهيوني وحليفتها الاستراتيجية والتاريخية الولايات المتحدة .

اذن ، ومن هذا المنطلق ، وبهذا الفهم لهدفنا الوطني والقومي ، يندرج رفضنا للحكم الذاتي ، وبشكل اعنف واصرح لهذا « الحكم الذاتي » بالذات الذي يصل بالمؤامرة الصهيونية الامبريالية الى ذروتها الاجرامية ، الطامعة « بتشريع فلسطيني » لتكريس احتلال كامل التراب الفلسطيني واغتصاب كل حقوق شعب فلسطين الانسانية والوطنية بما في ذلك هويته التي يعرف فيها بين الشعوب .

ولما كان الهدف من هذا الحديث ، تحديدا ، هو الرد على الاقلام والتصريحات التي تحاول الترويج « لاتفاقيتي كامب دافيد » واطارها السياسي ، وكلها تقوم على الكذب والخداع والتمويه ، لا بد من استهلال الحديث بكلمة عامة عن موضوع « الحكم الذاتي » ، اي « حكم ذاتي » قبل الرد المباشر على ما اسموه زورا بهذه التسمية .

عرفت البشرية نوعين اساسيين من « الحكم الذاتي » :

النوع الأول : جاء وليد الارادة الاستعمارية والطغيان الاوروبي بالذات ، عندما كانت اوروبا في ابان جبروتها . فحيث كانت تعجز الدولة الاستعمارية ، لسبب او لآخر ، عن ممارسة استعمارها بشكل مباشر ، فتلحق البلد المستعمر (بفتح الميم) بادارتها المباشرة ، كانت تلجأ الى صيغ ملتوية لتحقيق اهدافها ، منها صيغة « الحكم الذاتي » ، فتمنح المواطنين بعض حقوقهم في ادارة شؤونهم الحياتية والثقافية والادارية ، واحيانا حتى السياسية الداخلية ، شرط ان يبقى هذا كله داخل دائرة الهيمنة الاستعمارية ولا سيما فيما يتعلق بقضايا السيادة والاستقلال السياسي والاقتصادي .

وليست صيغة « الانتداب » الا نوعا آخر من هذه الصيغ الملتوية لفرض الارادة الاستعمارية بعد ايجاد المبررات الكاذبة لها . ولعل تاريخ الاستعمار البريطاني بالذات ، هو خير دليل على هذه الالاعيب السياسية ، اذ ما من بلد حل فيه البريطانيون ـ بهدف تمكين شعبه عن طريق تلك الصيغ وتأهيله للاستقلال وقيادة نفسه (!) ـ الا وكانت نهايته الانهيار والانقسام وربما الضياع الكامل كما حدث في فلسطين .

اما النوع الثاني الذي عرفناه ، فلقد جاء نتيجة شبه حتمية في مناطق تميزت اطرها